

Document: EB 2017/121/R.27  
Agenda: 11(c)  
Date: 9 August 2017  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## الاستعراض الثاني لإطار الصندوق للاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

**William Skinner**

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية

**Mikio Kashiwagi**

نائب الرئيس المساعد المؤقت  
كبير موظفي المالية وكبير المراقبين الماليين  
دائرة العمليات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403  
البريد الإلكتروني: m.kashiwagi@ifad.org

**Domenico Nardelli**

مدير وأمين الخزنة  
شعبة خدمات الخزنة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2251  
البريد الإلكتروني: d.nardelli@ifad.org

**Emmanuel Maurice**

المستشار العام المؤقت  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2457  
البريد الإلكتروني: e.maurice@ifad.org

**Luis Jiménez-McInnis**

مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2705  
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والعشرون بعد المائة

روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للعلم

## المحتويات

2	أولاً - القروض التي فاوض الصندوق عليها بموجب إطار الاقتراض السيادي
2	ثانياً - الدروس المستفادة والإجراءات المتخذة
2	ألف- فريق المهام رفيع المستوى المعني بالاقتراض
3	باء- العلاقة مع الجهات المانحة
3	جيم- استثمار الأموال المقترضة
5	دال- إدارة المخاطر
6	ثالثاً - القضايا المتبقية في إطار الاقتراض السيادي
7	رابعاً - الاستنتاجات

الملحق - النسب المالية بموجب إطار الاقتراض السيادي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

## موجز تنفيذي

- 1- بما يتفق مع الفقرة السابعة من وثيقة إطار الاقتراض السيادي<sup>1</sup>، يأتي هذا الاستعراض في أعقاب عملية الاستعراض الأولى التي جرت عام 2016، والتي عرضت نتائجها على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة عشرة بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015.<sup>2</sup>
- 2- وعلى الرغم من أن استعراض عام 2016 لم يقترح إدخال أية تعديلات على الإطار، إلا أن إدارة الصندوق أشارت إلى وجوب أن يكون إطار الاقتراض السيادي أداة مرنة، يمكن مواءمتها مع الاحتياجات الناشئة للهيكليّة المالية للصندوق. كذلك أشارت الإدارة أيضا إلى أنه، وفي حال أشارت خبرة الصندوق واستراتيجيته في الاقتراض إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات، سيتم إدخال التغييرات المقترحة في الاستعراضات اللاحقة لهذا الإطار، وتعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها.
- 3- بناء على الدروس المستفادة بموجب الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني، والتي أبرمت قبل إعداد إطار الاقتراض السيادي، أبرمت أول اتفاقية لقرض سيادي بموجب هذا الإطار عام 2017 مع الوكالة الفرنسية للتنمية. وبالتالي، فإن إدارة الصندوق تعتقد أنه من الملائم عرض استعراض لهذا الإطار على المجلس التنفيذي عام 2017 أيضا.
- 4- أما الاستنتاجات الرئيسية التي نجمت عن الاستعراض الحالي فهي التالية:
  - (أ) يستفيد الصندوق من الخبرة والمعرفة المتراكمة بشأن إطار الاقتراض السيادي بغية تعزيز قدراته الداخلية، من خلال الإدارة الكفؤة للموارد المقترضة، وتنفيذه لمبادئ متينة لمطابقة الأصول والخصوم، والاستفادة من رأس المال بصورة كفؤة.
  - (ب) إلا أن تنفيذ الاتفاقيتين اللتين عقدتا بموجب هذا الإطار مازال يمثل بعض التحديات بالنسبة للصندوق، على شاكلة تقرير الحجم الأمثل للقروض، والاقتراض بعملة يوجد طلب كاف على إعادة الإقراض بها، والاقتراض بسعر فائدة مستدام وموات للصندوق.
  - (ج) وهناك أشكال أخرى للاقتراض مثل قروض الشركاء الميسرة، أو الاقتراض من الأسواق مما قد تكون قدرة على التطرق لهذه التحديات، إلا أن مثل هذه الأشكال من الاقتراض تتطلب إطارا جديدا للاقتراض يتم وضعه ليحكم مثل هذه الاتفاقيات.

<sup>1</sup> انظر الوثيقة EB 2015/114/R.17/Rev.1 "يتم استعراض إطار الاقتراض مبدئيا عام 2016، وتعرض النتائج في تقرير على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2016، وتجرى استعراضات لاحقة في كل فترة من فترات تجديد الموارد، أو بتواتر أكبر إذا ارتأت إدارة الصندوق ضرورة ذلك، ويغطي كل استعراض جميع مظاهر تنفيذ الإطار، بما في ذلك الخبرة المكتسبة في تحري فرص الاقتراض المختلفة والتفاوض بشأنها" – الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي، 22-23 أبريل/نيسان 2015.

<sup>2</sup> EB 2016/118/R.30 استعراض إطار الصندوق للاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية.

## أولاً – القروض التي فاوض الصندوق عليها بموجب إطار الاقتراض السيادي

### الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني<sup>3</sup>

- 5- أبرمت الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 قبل المصادقة على إطار الاقتراض السيادي. وتتألف هذه الاتفاقية من ثلاث اتفاقيات قروض إفرادية بمبلغ 100 مليون يورو، و200 مليون يورو، و100 مليون يورو على التوالي.
- 6- أبرمت اتفاقنا القرض الإفراديتان، الأولى والثانية في عامي 2014 و2015، وكانتا موجهتين لتمويل جزء من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد التاسع للموارد. أما اتفاقية القرض الإفرادي الثالث فقد وقعت عام 2016، واستخدمت لدعم برنامج القروض والمنح في فترة التجديد العاشر للموارد. وفي حين أن كل اتفاقية من اتفاقيات القروض الإفرادية هذه تمثل لأحكام إطار الاقتراض السيادي، إلا أن الاتفاقية الثالثة فقط قد أبرمت بعد المصادقة على هذا الإطار ودخوله حيز النفاذ.
- 7- وبتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، لم يكن قد تم سحب إلا القرض الإفرادي الأول، وجزء من القرض الإفرادي الثاني. وتشير الإسقاطات إلى أن الرصيد المتبقي من القرض الإفرادي الثاني وإجمالي القرض الثالث سيسحب خلال عام 2017.

### الوكالة الفرنسية للتنمية

- 8- خلال عام 2016، دخل الصندوق في مفاوضات مع مؤسسة أخرى تدعمها دولة سيادية، وهي الوكالة الفرنسية للتنمية. واختتمت المفاوضات عام 2017 بالتوقيع على قرض قدره 200 مليون يورو لتمويل جزء من برنامج القروض والمنح في الصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد.<sup>4</sup>
- 9- ويتوقع أن يتم أول سحب من هذا المرفق بقيمة 50 مليون يورو، بتاريخ 28 ديسمبر/كانون الأول 2017. أما السحوبات التالية، وكل منها بمبلغ 50 مليون يورو، فستتم كل سنة أشهر، على أن يتم سحب الشريحة النهائية في يونيو/حزيران 2019.

## ثانياً – الدروس المستفادة والإجراءات المتخذة

### ألف – فريق المهام رفيع المستوى المعني بالاقتراض

- 10- كما أشير إليه في وثيقة الاستعراض الأول، وفي فبراير/شباط 2016، أنشأ الصندوق فريق مهام رفيع المستوى لقيادة تنفيذ إطار الاقتراض السيادي.
- 11- ويعمل أعضاء فريق المهام هذا بصورة مشتركة للسعي للحصول على فرص للاقتراض تستجيب لاحتياجات الصندوق التشغيلية ولشروطه وأوضاعه المالية. ويجتمع فريق المهام هذا مرة على الأقل شهرياً، ويوجه تنفيذ إطار الاقتراض السيادي. كما أنه يوفر التوجيه للدوائر المختلفة المعنية بتعميم مقترحات الاقتراض.

<sup>3</sup> EB 2014/112/R.14+ EB 2014/112/R.14/Add.1 - الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني لمنح قروض إفرادية للصندوق.

<sup>4</sup> انظر الوثيقة EB 2016/119/R.38.

12- ويعد فريق المهام هذا بمثابة الهيئة التحضيرية التي تعد مقترحات الاقتراض، والتي تعرض على لجنة الإدارة التنفيذية للمصادقة عليها قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

### باء- العلاقة مع الجهات المانحة

13- يمثل وضع وتنفيذ إطار الاقتراض السيادي للصندوق أداة هامة لتعزيز وتعميق الروابط القوية أصلاً بين الصندوق والجهات المانحة فيه.

14- وقد خلق تنفيذ الاتفاقيات المتفاوض بشأنها، وتحري إمكانات مقترحات القروض المحتملة، والتفاوض على صفقات جديدة، الفرص لإرساء علاقات وثيقة ومستمرة بين الصندوق والجهات المانحة له وهيئاته التنفيذية. وجرى ذلك أيضاً على المستوى التقني مما أدى إلى تبادل كبير في المعارف والخبرات التي تراوحت بين القضايا القانونية إلى القضايا المالية وإدارة المخاطر. وقد عادت هذه العملية بفائدة كبيرة للغاية على الصندوق وعلى تعزيز القدرات الداخلية فيه.

### جيم- استثمار الأموال المقترضة

15- لضمان الشفافية وفصل الأموال المقترضة عن الموارد الأساسية في الصندوق، وبما يتماشى مع طلبات المجلس التنفيذي، أنشأت إدارة الصندوق حافظة للأصول والخصوم، حيث توجه جميع حصائل الموارد المقترضة إليها بانتظار صرفها لتمويل المشروعات ذات الصلة.

16- تدار حافظة الأصول والخصوم داخلياً من قبل شعبة الخزنة في الصندوق، وتحتسب على أساس التقييم وفقاً لمعادلة السوق. وهي تخضع لاستراتيجية صارمة لإدارة الأصول والخصوم، تستثمر فيها الأموال في أصول تتطابق إلى أقصى حد ممكن مع أسعار الفائدة وأجال الاستحقاق وملاح صرف الأموال المقترضة. ويقلل مبدأ تطابق الأصول والخصوم هذا من مخاطر الخسائر المالية الناجمة عن تسهيل الأصول لتغطية احتياجات الصرف.

17- وكما كان الحال عليه بالنسبة لحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، الذي أنشئ سابقاً، فإن أموال حافظة الأصول والخصوم تدار بهدف عائد يختلف عن باقي مجمع السيولة التي يديرها الصندوق. ففي حالة الأموال المقترضة، صممت استراتيجية الاستثمار لتأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال المقترضة. وبالتالي، حدد العائد المستهدف للحافظة بمعدل يساوي وسطي أسعار الفائدة التي يسدها الصندوق.

18- ولأن الحافظة هي من أكبر الحوافز الإفرادية في الصندوق، أدت إدارتها داخلياً إلى فائدتين كبيرتين، وهما:

#### • وفورات التكاليف

لو كانت الأموال المقترضة قد أوكلت لمدرء أصول خارجيين، لكان الصندوق قد تحمل نفقات إضافية على شكل رسوم إدارة بما يعادل حوالي 150 000 دولار أمريكي عام 2015، و250 000 دولار أمريكي عام 2016، و400 000 دولار أمريكي عام 2017، ومع احتمال أن يزداد حجم الأموال المقترضة، كذلك يحتمل أن تزداد أيضاً الوفورات المتوقعة.

• بناء القدرات الداخلية

أدت الإدارة الداخلية للموارد المقترضة إلى تعاون أكثر تواترا بين الشعب والدوائر المختلفة في الصندوق. وعلى وجه الخصوص، شعبة دائرة خدمات الخزنة، وشعبة المحاسبة والمراقب المالي، وشعبة خدمات الإدارة المالية، ودائرة إدارة البرامج، التي تتعاون جميعها بصورة وثيقة لتقدير أدق لاحتياجات الصرف المستقبلية.

ضمن شعبة خدمات الخزنة، تم تبني مبادئ صارمة لمطابقة الأصول والخصوم في إدارة نشطة لهذه الأموال، وإضافة إلى ذلك، واستجابة لزيادة الحجم التجاري الناجم عن الإدارة النشطة لهذه الحافظة، تم تطوير عمليات أكثر كفاءة للتسويات التجارية.

وقد جرت جميع هذه المهام تحت إشراف وظيفة المخاطر والامتثال ويتعاون وثيق معها، ولم يؤد المزيد من التفاعل بين الفرق المختلفة إلى خلق الاتساق التشغيلي فحسب، وإنما أدى أيضا إلى نقل المعرفة وبناء القدرات الداخلية.

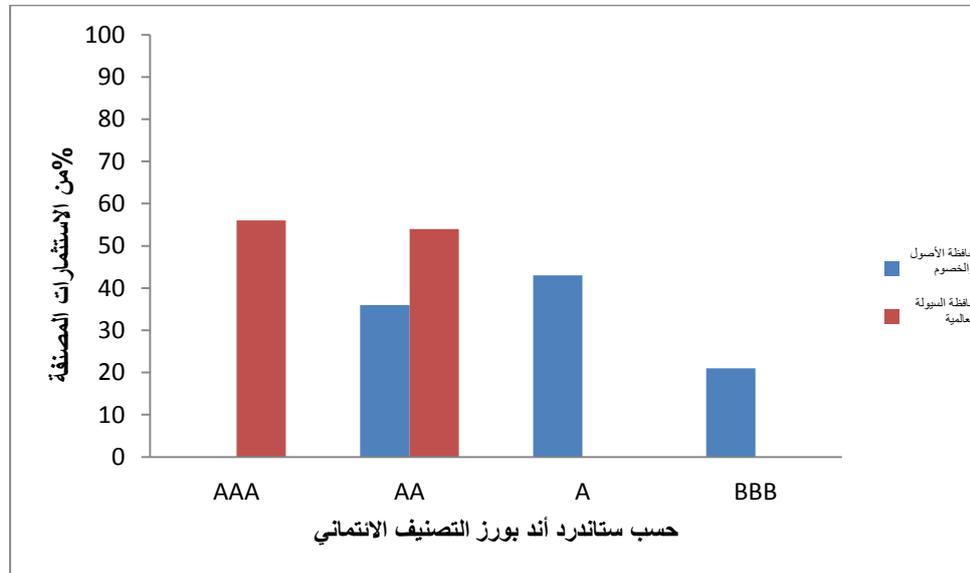
19- وعلى الرغم من التشوهات الطويلة التي طرأت على سوق اليورو، حيث بقيت أسعار الفائدة منخفضة بصورة مستمرة، أو حتى سالبة، كان عائد حافظة الأصول والخصوم 2.3 بالمائة عام 2016، مقارنة بوسطي سعر الفائدة الذي يفرضه الصندوق بما يعادل 0.2 بالمائة، وبالتالي، ومن خلال إدارة الأموال داخليا، تمكن الصندوق من توليد عائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض.

20- إلا أنه، ويهدف توليد هذه العوائد، ونظرا إلى المردودات المنخفضة والسلبية لأسواق اليورو، تم تنويع الاستثمارات عبر طيف جودة الائتمان، مما تسمح به سياسة الاستثمار في الصندوق. وتختلف التركيبة الائتمانية لحافظة الأصول والخصوم بصورة كبيرة عن حافظة السيولة العالمية المدارة داخليا، كما يظهر في الشكل.

الشكل 1

التركيبة الائتمانية لحافظة الأصول والخصوم مقارنة بحافظة السيولة العالمية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول

2016



21- وسيتم إدراج مبلغ 200 مليون يورو الإضافي من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية في حافظة الأصول والخصوم. إلا أنه وفي حال اقتراض الصندوق موارد إضافية في المستقبل بعملة أخرى غير اليورو، لابد من إنشاء حافظة ثانية للأصول والخصوم للإبقاء على خاصية "تطابق العملات" في الحافظة، وضمان التحكم الكافي بمخاطر العملات.

#### دال - إدارة المخاطر

22- وبالنسبة إلى تدبير الاقتراض من مصرف التنمية الألماني، فقد جرى تطبيق موازنة الخصوم والأصول بصورة كافية من خلال العديد من الإجراءات:

##### • مخاطر العملات

وبانتظار تنفيذ المشتقات والتثبت من التكاليف ذات الصلة بها، يضمن الصندوق أن تتم إعادة إقراض الأموال بنفس عملة الموارد المقترضة. وتتخبط إدارة الصندوق أيضا في تحري الفرص لاقتراض الأموال المعينة بعملة يتوقع أن يكون الطلب على قروض الصندوق بها الأعلى، ويضمن ذلك تقليص مخاطر العملة إلى أدنى حد ممكن.

##### • مخاطر سعر الفائدة

اتخذت إجراءات لضمان أن يكون الهامش المطبق على الأموال المعاد إقراضها مساو على الأقل لما فرضه مصرف التنمية الألماني. وإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب قضية حرجة تم تسليط الضوء عليها في الفقرة 21 من أول استعراض لهذا الإطار<sup>5</sup>، تم تبني إجراء إضافي لضمان نهج ملائم لمطابقة الأصول والخصوم. وتم إدخال حد أدنى لسعر الصرف يساوي الصفر، وطبق على مكون سعر الفائدة الإشاري لليورو بين المصارف في سعر الفائدة الذي يفرضه الصندوق على المقترضين بشروط عادية. ويتماشى ذلك تماما مع الأحكام الموازية في كل من عقدي قرضي مصرف التنمية الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية.

##### • خطر استدامة التدفقات النقدية

اتخذت الإجراءات الضرورية لضمان ألا يكون أجل الاستحقاق النهائي وفترة السماح لقرض مصرف التنمية الألماني أطول من تلك التي تطبق على الأموال التي يعيد الصندوق إقراضها بشروط عادية. وقد جرى ذلك لضمان أن تبقى حافظة الأصول والخصوم على استدامة التدفقات النقدية بمعزل عن غيرها من أموال الصندوق.

##### • مخاطر السيولة

<sup>5</sup> غدت أسعار الفائدة على الأجل القصير في منطقة اليورو سالبة منذ استهلاك مرفق قرض مصرف التنمية الألماني، بما في ذلك أسعار الفائدة المطبقة على اليورو بين المصارف، والتي تؤخذ كمعيار لتقرير سعر الفائدة على قرض مصرف التنمية الألماني. وقد عرض ذلك الصندوق لمخاطر سعر الفائدة لأن اتفاقية التمويل في الصندوق على النقيض من عقد قرض مصرف التنمية الألماني لا تتضمن أية أحكام قانونية لوضع "حد أدنى" لسعر الفائدة لحماية الصندوق من أسعار الفائدة السالبة.

في إدارة هذه الأموال، تضمن شعبة الخزنة توازنا ملائما بين الإبقاء على الأموال المقترضة المستثمرة لأغراض توليد العائد، والإبقاء على ما يكفي من السيولة لتمويل احتياجات الصرف القادمة. ولهذا السبب يرصد معدل الصرف الفعلي من قروض الصندوق الممولة من الأموال المقترضة بصورة حذرة لأغراض التحديد الفوري لأي انحراف عن اسقاطات معدل الصرف، وموامة السيولة تبعا لذلك.

#### • مخاطر الائتمان

بالنظر إلى التركيب الائتمانية لحافظة الأصول والخصوم، كما يبدو من الشكل أعلاه، تقوم شعبة الخزنة بأداء رصد مستمر من منظور ائتماني للأموال المدارة، بالتزامن مع وظيفة المخاطر والالتزام. ويتم بصورة مستمرة رصد خطر التعرض الائتماني لجميع فئات الأصول المختلفة، وعلى وجه الخصوص، للاستثمارات التي تحظى بتصنيف A إفرادي، أو أقل من ذلك. إضافة إلى ذلك، أدخلت إجراءات لمزيد من التخفيف للتعرض لمخاطر الائتمان. وأصبحت الأرصدة النقدية في الحسابات التشغيلية الآن أقل بصورة كبيرة، مما يضمن سيولة كافية للصروفات في الوقت المحدد لها من خلال تشذيب إدارة السيولة وتوقعات التدفقات النقدية.

### ثالثا - القضايا المتبقية في إطار الاقتراض السيادي

23- مع اكتساب الصندوق للخبرة في التفاوض على ترتيبات الاقتراض السيادي وإدارته، غدا من الواضح أن القضايا الهامة المحددة في الاستعراض الأول لهذا الإطار مازالت بحاجة للتطرق إليها في المستقبل.

#### • الحجم

يتضمن كل قرض سيادي يتفاوض بشأنه مع مقترض محتمل عددا من الشروط المالية والأحكام القانونية الحرجة التي لا بد من تحليلها بصورة دقيقة للثبوت من ملاءمتها للصندوق. وتبعا لذلك، تتطلب المفاوضات جهودا مضنية ووقتا طويلا، وبالتالي فمن المنصوح به أن تتجنب إدارة الصندوق التجزئة المفرطة لترتيبات الاقتراض، لأن ذلك قد يشكل تحديا لها بسبب صعوبة التنبؤ بحجم الاقتراض المطلوب في أي وقت من الأوقات. فعلى سبيل المثال، وعند مفاوضات مرفق مصرف التنمية الألماني (التجديد التاسع للموارد) كانت الفجوة المالية بحدود 400 مليون يورو، في حين لم تكن هناك حاجة إلا لمبلغ 300 مليون يورو فقط في نهاية المطاف للإيفاء بالهدف الموضوع لبرنامج القروض والمنح لتلك الفترة.

#### • العملة

يرتبط تعيين عملة التمويل بعملة الجهة المقرضة، ولكن، وكما جرت مناقشته في الفقرة 21 أعلاه، يهدف الصندوق إلى زيادة مرونته في هذا المجال من خلال إدخال المبادلات بين العملات.

#### • القيود

يسمح إطار الاقتراض السيادي للمقترضين السياديين باقتراح وضع قيود مواضيعية على استخدام الموارد المقترضة. وفي كل حالة تقيّم إدارة الصندوق القيود المقترحة، وتزود المجلس التنفيذي بتقديرها كجزء من عملية المصادقة. إلا أنه لا بد من الإشارة بهذا الصدد إلى أن أنه قد يكون من الصعب القبول ببعض

القيود المحددة مع استخدام الموارد المقترضة لتمويل برنامج القروض والمنح في الصندوق<sup>6</sup>.

#### • الاستعاضة.

قد ترى بعض الدول الأعضاء بأن القروض الموفرة للصندوق هي بمثابة استعاضة عن مساهماتها الأصلية في تجديد موارد الصندوق. إلا أن إطار الاقتراض السيادي يوفر مبادئ توجيهية واضحة بهذا الصدد: إذ أن الصندوق لن يدخل في مناقشات اقتراض مع أي دولة من الدول الأعضاء، أو مع مؤسسة تدعمها دولة سيادية، إلا في حال كانت المساهمة الأصلية لهذه الدولة العضو في آخر تجديد للموارد تساوي على الأقل المبلغ المساهم به في دورة التجديد التي سبقتها. وقد يتطلب هذا الحكم المزيد من التوسيع والتطوير مع تعزيز خبرة الصندوق وتطورها في مجال الاقتراض السيادي.

#### • التكلفة

في حال تمكن الصندوق من ضمان أن يكون مرفقي قرضي مصرف التنمية الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية بشروط مواتية، إلا أن تكلفة هذين القرضين يجب أن تقارن بتكلفة الأشكال الأخرى من الاقتراض. إذ ربما كان بالإمكان الحصول على التمويل إما من خلال قروض الشركاء الميسرة أو الاقتراض من الأسواق بأسعار فائدة أكثر مواتية للصندوق.

### رابعاً - الاستنتاجات

24- لا تقترح إدارة الصندوق إدخال أية تعديلات على إطار الاقتراض السيادي في هذا الوقت، إذ يستمر التوجيه الواضح حول إدارة الأموال المقترضة الذي يوفره إطار الاقتراض السيادي في كونه أداة قيمة للصندوق، مع انخراط الصندوق في مناقشات مع مقترضين سياديين محتملين للحصول على المزيد من القروض الإضافية.

25- إلا أنه، وعلى الرغم من توجيهات الإطار السيادي والتقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق في إدارة الموارد المقترضة، مازال الاقتراض السيادي يفرض تحديات كبيرة على الصندوق. وتبعاً لذلك يتحرى الصندوق بدائل أخرى إضافية للاقتراض.

26- وقد تكون أشكال أخرى من الاقتراض مثل الاقتراض من الأسواق أو قروض الشركاء الميسرة قادرة على التطرق لحل تلك التحديات. ومع استمرار الصندوق في تحري قنوات اقتراض إضافية، سيتم إعداد نهج جديد شامل للاقتراض ليحل محل إطار الاقتراض السيادي في المستقبل.

<sup>6</sup> انظر الوثيقة EB 2015/114/R.17/Rev.1، إطار الاقتراض السيادي: الاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية.

## النسب المالية بموجب إطار الاقتراض السيادي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

النسبة	المعادلة	نسبة الصندوق	نسبة إطار الاقتراض السيادي
الديون/الأسهم	إجمالي الدين المستحق/إجمالي المساهمات + الاحتياطي العام	3.3%	>35%
السيولة	(النقدية وفي المصارف + الاستثمارات) // إجمالي الأصول	15.9%	<5%
تغطية الديون	إجمالي خدمة الديون (الأصل والفوائد) // التدفقات العائدة من إجمالي القروض، أو معدل: (1) أصول القروض وفوائدها لجميع الجهات المقرضة للصندوق في أية سنة من السنوات إلى (2) إجمالي التدفقات العائدة السنوية للقروض من الجهات المقرضة من الصندوق كما هي واردة في آخر نسخة من القوائم المالية المراجعة	0.1%	>50%